

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونته (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابايل

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء

الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,

.room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/151)،
و A/66/308 و Add.1، و A/66/379، و A/66/536

١ - السيد راماناثان (الموظف المسؤول، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): عرض التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/379)، والذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، وقال إن الفرع الأول من التقرير يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعقب نجاح برنامج الأغذية العالمي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٨، أصدرت ثمانى منظمات أخرى بياناتها المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وتلقت رأيا غير مشفوع بتحفظ من مراجعي الحسابات، شكل خطوة أولى هامة على طريق اعتماد هذه المعايير. وتواصل ١٤ منظمة أخرى بنشاط الأعمال التحضيرية لتطبيق هذه المعايير. ومع أن العملية لا تخلو من التحديات، فقد أشارت جميع هذه المنظمات إلى أنها تضع نصب أعينها تواريخ لاعتماد المعايير تتراوح بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٤ وأنها تتبادل الخبرات بنشاط، بمساعدة من فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة، من أجل استباق التحديات المحتملة أمام تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب، والتصدي لها.

٢ - وأما بالنسبة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة نفسها، وهو موضوع الفرع الثاني من التقرير، فقال إن الهدف يتمثل في تقديم بيانات مالية ممتثلة لهذه المعايير للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لعمليات حفظ السلام بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وتقديمها للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للعمليات الأخرى للأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وأردف يقول إن التقرير يوضح التحديات التي تواجه الوفاء بالمواعيد النهائيين، وكيفية التصدي لها، مع مراعاة توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن التقدم المحرز في تطبيق تلك المعايير (A/66/151). وأشار إلى أن الأمين العام، مع أنه يدرك المخاطر الكبيرة، فإنه يحافظ على التزامه الحازم بتحقيق هذه الأهداف.

٣ - وأضاف يقول إنه قد تم إحراز تقدم كبير خلال العام الماضي نحو وضع الصيغة النهائية لإطار السياسات المحاسبية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو أمر ضروري أيضا لدعم مرحلة تصميم أوموجا. وقد تحول زخم مشروع هذه المعايير باتجاه التطبيق، وهذا ما كان موضع الترحيب لدى مجلس مراجعي الحسابات وتجلي، على سبيل المثال، في زيادة تركيز اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إدارة التطبيق القائمة على المخاطر. وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه مجلس مراجعي الحسابات من أن اعتماد هذه المعايير يمثل خطرا شديدا على الأمم المتحدة نظرا لحالات عدم التيقن بشأن تنفيذ أوموجا، فضلا عن عدد الكيانات المشاركة وتعقدها، قال إن عدة خطوات أُتخذت للتخفيف تدريجيا من المخاطر. فمثلا، نفذ الأمين العام إطارا لإدارة المخاطر، قاد استعراض اللجنة التوجيهية لجميع عمليات تخطيط التطبيق وتنفيذه، بغية تحديد المخاطر وإدارتها في كل مكتب

لتحقيق الفوائد المرجوة. وفي حين أن بعض الأعمال أُنجزت بالفعل في هذا المجال، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتحديات المحتملة التي ينطوي عليها تحقيق بعض الفوائد، فإن الأمين العام يدرك ضرورة تضافر الجهود في مبادرة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومبادرة أوموجا من أجل كفالة تحقيق الفوائد المرجوة بالكامل. وهو يعمل أيضا بشكل وثيق مع مجلس مراجعي الحسابات ومع غيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من خبراتها بغية تحقيق الفوائد بشكل أفضل.

٦ - وتابع يقول إن لجنة الإدارة ضاعفت مراقبتها لمشروع المعايير، حيث تجري استعراضا فصليا للتقدم المحرز، ونظرا للترابط القوي بين مشروع هذه المعايير ومشروع أوموجا، فإنها تنظر الآن وفي الوقت ذاته في تقارير المشروعين عما أحرزاه من تقدم.

٧ - السيد ليو يو (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/151)، وقال إن الغرض من اعتماد هذه المعايير هو تزويد أصحاب المصلحة بنظرة أوفى عن أداء الكيانات ووضعها المالي، وتزويد الإدارة بمعلومات أفضل للحفاظ على الرقابة ولتوجيه عملية صنع القرارات على نحو فعال من حيث التكلفة، ولتأمين الاستدامة المالية في الأجل الطويل. وأشار إلى أن المجلس بعد أن بحث في التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، ومجموعة من صناديقها وبرامجها، خلص إلى استنتاج إجمالي يفيد بوجود عدد من المخاطر الحاسمة التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المحدد وتحقيق الفوائد التي توختها الجمعية العامة. وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وفعالة للتصدي لتلك المخاطر، فإن من المستبعد تطبيق

من المكاتب الموجودة خارج المقر، وفي البعثات، وكذلك على نطاق المشروع بأكمله. ولاحقا لصدور تقرير مجلس مراجعي الحسابات، حدد مشروع أوموجا بوضوح خطة تهدف إلى نشر أوموجا على مرحلتين، من المتوقع أن تخفف من المخاطر المرتبطة بتطبيق تلك المعايير. ويجري تكييف خطة التطبيق هذه في ضوء الاستراتيجية والجدول الزمني الجديدين لعملية النشر. واستطرد قائلا إنه مع مراعاة التحديات الكبيرة الملزمة لأي مشروع رئيسي للنشر يتعلق بتخطيط الموارد في المؤسسة، فإن العمل يجري أيضا على وضع خطط للطوارئ وحلول بديلة، تضم تركيبة من العمليات اليدوية والعمليات شبه الآلية من النظم القائمة، بالتشاور الوثيق مع مشروع أوموجا، بغية تخفيف المخاطر المرتبطة باحتمال التأخر في نشر أوموجا. وفي حين أن هذه الخطط ستدعم الامتثال للمعايير لفترة محدودة من الزمن، فإن من الواضح عدم إمكانية استمرارها إلى ما بعد مرحلة التطبيق الأولي. وقد قدمت اللجنة الاستشارية بعض الملاحظات والتوصيات الهامة في هذا الصدد.

٤ - ومضى يقول إنه في حين إن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا يزال يعتمد على إدارة التغيير وإدارة المشروع المنسقتين مركزيا، فإن أفرقة الدعم المحلية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي البعثات الميدانية بدأت في تولي زمام أنشطة التنفيذ الخاصة بها، حيث تقوم إدارة الدعم الميداني بتنسيق التنفيذ الميداني. وبدأت أيضا أنشطة ما قبل التطبيق في عدد من المكاتب من خلال عمليات تحقق ميدانية منسقة، مما أعطى إشارة البدء بأعمال التطبيق التفصيلية المطلوبة على مستوى فرادى المكاتب لكفالة الاستعداد لتطبيق المعايير. ويجري التخطيط لمزيد من هذه الأنشطة في الأشهر المقبلة.

٥ - وتطرق إلى التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، فقال إنه ينبغي وضع خطة

المرتبطة به. فإن لم يُتخذ قرار بشأن أوموجا وإعداد خطة تطبيق جامعة وواضحة، فإن المجلس لن يتمكن من تقديم ضمانات أكيدة بأن الأمم المتحدة على الطريق الصحيح لاعتماد المعايير بحلول عام ٢٠١٤. وعرض لموضوع المخاطر الأخرى المحددة للتطبيق فقال إنها تتمثل في عدم وجود إطار رسمي لإدارة المخاطر فيما يتعلق باعتماد المعايير، في وقت إجراء الاستعراض، مع أنه تم فيما بعد فتح سجل للمخاطر؛ وعدم كفاية الاستعدادات لجمع البيانات من أجل تقييم الأصول والتوصل إلى أرصدة افتتاحية معقولة؛ وانعدام ثقة فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق المعايير في حيازته للموارد اللازمة لإعداد بيانات مالية "تجريبية" باستخدام بيانات محاسبية حقيقية؛ وعدم كفاية الوقت اللازم للمجالات التشغيلية لكي تقوم بتنفيذ السياسات والعمليات المقترنة بها تنفيذاً صحيحاً متسقاً، من أجل إعداد بيانات مالية ممثلة للمعايير في السنة الأولى من تطبيقها. وتابع قائلاً إنه لا توجد أدلة كافية على نشر موارد ومنهجيات إدارة التغيير اللازمة لدعم تطبيق المعايير وإحداث التغييرات الثقافية الضرورية لترسيخ المفاهيم القائمة على أساس الاستحقاق. كما أنه لا توجد أدلة كافية على وجود استراتيجية للاتصال ورؤية لما يجب تحقيقه، ولا سيما، كيفية استخدام المعلومات المحسنة التي ستتاح عقب اعتماد المعايير بغية دعم تحسين المساءلة، وتقديم طرق عمل أكثر فعالية من حيث التكلفة، وتعزيز صناعة القرارات.

٩ - وانتقل إلى الحديث عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فقال إنه لا يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به لجمع البيانات وتنقيتها وترحيلها من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإن معظم المنظمات لم يضع الصيغة النهائية لجميع السياسات المحاسبية، ما قد يسفر عن عدم تدريب الموظفين في المكاتب الميدانية وعدم درايتهم بالسياسات والإجراءات الجديدة اللازمة لتطبيق المعايير.

هذه المعايير بنجاح في الوقت المحدد في الأمم المتحدة وفي عملياتها لحفظ السلام. ويرى المجلس أن التطبيق في الموعد المحدد أي عام ٢٠١٢ ممكن بالنسبة لبقية الكيانات، غير أن هناك مخاطر هامة وملحة يتعين إدارتها في الفترة الفاصلة. ولن يشكل التوصل إلى آراء غير معدلة لمراجعي الحسابات بحد ذاته مؤشراً على النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتكتسي فوائد من قبيل تحسين عملية صنع القرارات وزيادة فعالية التنفيذ من حيث التكاليف أهمية أيضاً في هذا الصدد ولا يمكن ضمان تحقيق هذه الفوائد إلا من خلال المشاركة على صعيد سائر المجالات التشغيلية وإحداث تغيير هام في الثقافة السائدة. وعلاوة على ذلك، لن تتحقق هذه الفوائد على الفور، بل ستتحقق فقط نتيجة للإدارة الحصيفة بمرور الوقت. وأعقب ذلك بالقول إن المجلس، إذ يشدد على أهمية التخطيط الملائم لتحقيق هذه الفوائد، يلاحظ افتقار جميع الكيانات تقريباً إلى ترتيبات مناسبة لإدارة التغيير بغية تحقيق التحولات اللازمة، كما يلاحظ عدم وجود ما يدل على أن المجالات التشغيلية تفهم المعلومات الجديدة التي ستتاح لها من خلال تلك المعايير، أو أنها تنظر في الطريقة التي يمكن بها استخدامها لتحسين فعالية عملياتها من حيث التكلفة.

٨ - وفيما يتعلق بالأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام، قال إن استراتيجية اعتماد المعايير تعتمد على النجاح في تنفيذ أوموجا، فحالات التأخير في هذا المشروع تعني أنه لن يتم إنجازها الآن في الوقت المناسب لدعم هذه المعايير على النحو المتوخى. وأشار إلى أن المجلس لم ير أية خطط أكيدة تتعلق بكيفية إعادة ترتيب أولويات مشروع أوموجا بغية دعم تطبيق المعايير ولم ير أية خطط طوارئ أكيدة في حال ثبت أن إعادة ترتيب الأولويات على ذلك النحو مستحيلة أو ثبت أنها ممكنة ولكن بشكل جزئي. واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة تدرك هذا الوضع وتعمل على معالجة المخاطر

وأضاف يقول إنه لا توجد في بعض الكيانات أفرقة خبراء للتطبيق مزودة بموارد كافية. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) قائد مخصص للمشروع أو فريق مخصص للتطبيق، وتعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل مفرط على الاستشاريين الخارجيين، ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان في مرحلة تعيين الموظفين لشغل بعض الوظائف الرئيسية في فريقه المعني بالتطبيق. ويتعين على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الحصول على موافقة مجلس صندوق المعاشات التقاعدية الخاص به ليواصل تطبيق النظام المالي والقواعد المالية على عملياته المتعلقة بالحاسبة وتقديم التقارير المالية على نحو يتيح له الامتثال لتلك المعايير بحلول عام ٢٠١٢. وفي ختام حديثه وبالنسبة للعديد من الكيانات، ذكر أنه حتى لو سُلِّمت البيانات المالية الممتثلة للمعايير بحلول عام ٢٠١٢، فمن المستبعد تحقيق الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير من دون حدوث مزيد من حالات التأخير الكبيرة، نتيجة لعدم وجود استراتيجيات مناسبة لتحقيق الفوائد ولعدم وجود عمليات مناسبة لإدارة التغيير.

١٢ - وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بالتقرير الأول لمجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/151)، الذي يزود الجمعية العامة بمعلومات قيمة عن المشاكل الرئيسية. وتعتبر اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يضطلع بدور هام في تزويد الكيانات المنفذة بالمشورة والتوجيه بشكل مستمر. ودعا إلى استمرار التعاون الوثيق بين المجلس والكيانات المعنية طوال عملية التنفيذ لكفالة النجاح في الانتقال إلى المعايير، بطرق منها قيام المجلس باستعراض البيانات المالية "التجريبية" في السنة التي تسبق التطبيق الكامل للمعايير.

١٣ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية تتفق مع مجلس مراجعي الحسابات على أن التوصل إلى صدور آراء مراجعي الحسابات غير المعدلة لا يكفي لوحده كمؤشر على النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إذ ثمة فوائد أخرى تكتسي القدر ذاته من الأهمية. لذلك فإن اللجنة الاستشارية تتوقع أن يضع الأمين العام خطة لتحقيق الفوائد

وأضاف يقول إنه لا توجد في بعض الكيانات أفرقة خبراء للتطبيق مزودة بموارد كافية. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) قائد مخصص للمشروع أو فريق مخصص للتطبيق، وتعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل مفرط على الاستشاريين الخارجيين، ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان في مرحلة تعيين الموظفين لشغل بعض الوظائف الرئيسية في فريقه المعني بالتطبيق. ويتعين على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الحصول على موافقة مجلس صندوق المعاشات التقاعدية الخاص به ليواصل تطبيق النظام المالي والقواعد المالية على عملياته المتعلقة بالحاسبة وتقديم التقارير المالية على نحو يتيح له الامتثال لتلك المعايير بحلول عام ٢٠١٢. وفي ختام حديثه وبالنسبة للعديد من الكيانات، ذكر أنه حتى لو سُلِّمت البيانات المالية الممتثلة للمعايير بحلول عام ٢٠١٢، فمن المستبعد تحقيق الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير من دون حدوث مزيد من حالات التأخير الكبيرة، نتيجة لعدم وجود استراتيجيات مناسبة لتحقيق الفوائد ولعدم وجود عمليات مناسبة لإدارة التغيير.

١٠ - السيد كيلابايل (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/536)، وقال إن اللجنة الاستشارية شجعت الأمين العام على مواصلة جمع وتحليل ونشر المعلومات عن التحديات القائمة، والدروس المستفادة والفوائد التي حققتها مؤسسات الأمم المتحدة التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠، وعلى الاستفادة من تلك الخبرات لمواصلة تنقيح خطط التطبيق واستراتيجياته لدى المنظمات التي لم تنتقل بعد إلى هذه المعايير.

١١ - وفي حين أن اللجنة الاستشارية تقرر بأهمية التخطيط للطوارئ للتمكن من إصدار أول بيانات مالية تمتثل للمعايير

الذي يتناوله هذا التقرير واسع جداً، فقد كان من الضروري الاقتضاب فيه إلى حد كبير لكي يستوفي شروط الطول الموحدة في تقارير الوحدة. والتقرير يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير في منظومة الأمم المتحدة، ويسعى إلى إيضاح جملة أسباب منها سبب الحاجة إلى معايير محاسبية دولية في تقديم التقارير المالية، وسبب عدم وفاء المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة وفاءً تاماً باحتياجات منظومة الأمم المتحدة، وما هي الفوائد والمخاطر والتكاليف الرئيسية التي ينطوي عليها الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكيفية تأثير تطبيق هذه المعايير على المنظمات المعنية. وأوضح قائلاً إنه بدلاً من تبيان كل مشروع من المشاريع الـ ٢٢ بقدر كبير من التفاصيل، فقد قُدِّمَ مثال برنامج الأغذية العالمي في مرفق التقرير باعتباره أول تحول إلى المعايير الوحيد الذي تكلل بالنجاح حتى الآن. وأردف يقول إن المفتشين قارنوا، في التقرير، حالة كل مشروع على حدة في عام ٢٠١٠، على أساس الردود الواردة على الاستبيانات التي عممتها فرقة العمل ووحدة التفتيش المشتركة، وحددوا ١٦ ممارسة من أفضل الممارسات لتنفيذ انتقال سلس إلى المعايير، يستند الكثير منها إلى تجربة برنامج الأغذية العالمي، وتجربة المنظمات الرائدة من قبيل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية.

١٦ - وعرض لموضوع الاستعراض فقال إنه يُظهر أن مخاطر عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتكاليفها وتعقيدها، بالإضافة إلى مدتها وأهميتها علاقتها بالإصلاحات الإدارية الأخرى، لم تُفهم إلا بشكل مجرد جداً وجرى التقليل من شأنها عندما أُتخذت القرارات من حيث المبدأ باعتماد هذه المعايير. وأكد الاستعراض أيضاً أن نجاح أي إصلاح إداري كبير يتوقف على التزام جميع أصحاب المصلحة.

وفقاً لما أوصى به المجلس، وتشجعه على أن يواصل بنشاط الجهود الرامية إلى وضع ثقافة عمل تركز على تحسين الأداء والفعالية في وقت تستعد فيه المنظمة للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٤ - السيد بيرو (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة، المعنون "جاهزية مؤسسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" (A/66/308)، وقال إنه نظراً لخبرة وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة برمتها ونظراً لاستقلالها، فإنها في وضع يؤهلها تماماً لرصد تطبيق هذه المعايير ومقارنتها في سائر أرجاء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. غير أن آياً من المفتشين لا يتمتع بخبرة محاسبية محددة، وبالتالي لم يكن من الممكن بدء المشروع دون إسهام السيد جان فرانسوا دي روبير، وهو متخصص بارز في تطبيق تلك المعايير في مختلف البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، الذي وافق بأريحية على العمل في المشروع بصفة موظف بحوث. وقد أدت وفاته، قبل انقضاء ثلاثة أشهر على اضطراره بهذا الدور، إلى توقف العمل على التقرير لأكثر من عام، في انتظار العثور على موظف جديد لديه خبرة محاسبية كافية. وسلطت هذه التجربة الضوء على الفوائد المرجوة من تعيين خبير خارجي مفتشاً، إذ أصبح الأمر متبعاً بصورة عادية في مجال التقييم. غير أن ميزانية وحدة التفتيش المشتركة تواصل عدم تخصيصها اعتماداً لهذا الترتيب.

١٥ - ومضى يقول إن التقرير أُعد لتلبية احتياجات المتخصصين في مجال المحاسبة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك احتياجات جمهور أوسع، يشمل الدول الأعضاء ومسؤولي أمانات المنظمات المعنية. ويسعى التقرير إلى الرصد المتزامن للتقدم الذي أحرزته ٢٢ مؤسسة معنية من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى رصد أعمال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية. ومع أن الموضوع

(A/66/308)، وقال إن أعضاء المجلس وجدوا التقرير قيماً للغاية، ورحبوا بالطابع الشامل الذي اتسم به تحليله. ونتيجة للتنسيق الوثيق الذي كان قائماً بين وحدة التفتيش المشتركة ووكالات منظومة الأمم المتحدة خلال عملية إعداد التقرير، فإن الوكالات توافق بصورة عامة على توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأشار الكثير من الوكالات إلى أنها إما اعتمدت كثيراً من المعايير المقترحة أو في طريقها إلى اعتمادها. واختتم حديثه قائلاً إن المجالات الوحيدة التي لاقت معارضة تتصل بالممارسة ١٥ من أفضل الممارسات، إذ ترى بعض الوكالات بشأنها أن اختبار الرقابة الداخلية يتبع وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، وتتصل بالممارستين ١٣ و ١٦ من أفضل الممارسات، وذلك بسبب المخاوف إزاء عدم إمكانية التطبيق من الناحية العملية.

٢٠ - السيد سواريز سالفيا (الأرجنتين): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة، التي دعمت دائماً التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة من خلال تحسين تقديم التقارير المالية وتحسين الضوابط، وأثنى على المنظمات التي قد نجحت في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى ضوء تأجيل الأمانة العامة للأمم المتحدة الموعد المستهدف لاعتماد هذه المعايير حتى عام ٢٠١٤، ينبغي للأمانة العامة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة مجالات الاهتمام الرئيسية التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات من أجل تحقيق الهدف المتمثل في التطبيق، والتخطيط لحالات الطوارئ واتخاذ تدابير محددة للتخفيف من المخاطر. وستطلب المجموعة معلومات إضافية في مشاورات غير رسمية حول مستوى مشاركة هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة والفريق على نطاق المنظومة في الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتطبيق المعايير بحلول عام ٢٠١٤.

١٧ - وأتبع ذلك بالحديث عن التقرير فذكر أنه يوصي بأن تطلب الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى رؤسائها التنفيذيين إصدار تقارير مرحلية منتظمة عن حالة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو شرط تستوفيه، في حالة الأمم المتحدة، التقارير الصادرة عن الأمين العام واللجنة الاستشارية؛ ويوصي بأن تقدم الهيئات التشريعية ما يلزم من الدعم والملاك الوظيفي والتمويل اللازم لكفالة الانتقال الناجح والفعال إلى هذه المعايير؛ وأن يكفل الرؤساء التنفيذيون تطبيق مجموعة أفضل الممارسات والتي تشمل ١٦ ممارسة حُدِّدت في التقرير. وفي حين أن بعض المنظمات طُبِّقت بالفعل بعضاً من هذه الممارسات، يمكن للتقرير أن يكون بمثابة معيار مرجعي بالنسبة لمنظمات أخرى، على نحو ما أكدّه الأمين العام في المذكرة (A/66/308/Add.1) الذي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، حيث يشير إلى أن أعضاء المجلس رحبوا بالتحليل الوارد في التقرير، وبتوصياته، ووافقوا على المعايير المقترحة، مع بعض التحفظات.

١٨ - وأعرب عن ترحيب المفتشين بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات والأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، الواردة في تقرير كل منهما على التوالي (A/66/151 و A/66/379)، وقد لاحظوا أن أحد أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من القطاع الخاص أشار بشكل إيجابي للمجموعة المؤلفة من ١٦ ممارسة من أفضل الممارسات في مؤتمر عقد مؤخراً بشأن تطبيق هذه المعايير.

١٩ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة الأمين العام (A/66/308/Add.1) التي تحيل تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقرير وحدة التفتيش المشتركة

٢١ - وأردف قائلاً إن المجموعة تتوقع من الأمين العام أن ينفذ بالكامل توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإعداد البيانات المالية النموذجية ووضع خطط واضحة لمجموعة "تجريبية" من الحسابات تستند إلى بيانات محاسبية حقيقية؛ وإنشاء أفرقة خبراء لتطبيق المعايير على أن تزود بموارد كافية؛ ووضع خطة واضحة لجمع البيانات وتنقيتها وترحيلها لأغراض تطبيق هذه المعايير. وأشار إلى وجود حاجة أيضاً إلى استراتيجية شاملة لتدريب الموظفين قبل تطبيق المعايير حتى يتسنى للأمانة العامة للأمم المتحدة الاستفادة من خبرة المنفذين الأوائل والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها العملية الانتقالية. ودعا الأمين العام إلى مواصلة تنسيق جميع جوانب التحول إلى تلك المعايير، وكذلك مواصلة جمع وتحليل ونشر المعلومات عن التحديات القائمة، والدروس المستفادة والفوائد التي حققتها المؤسسات التي طبقت المعايير بالفعل، بغية مواصلة تنقيح خطط التطبيق واستراتيجياته لدى المنظمات التي لم تنتقل بعد إلى هذه المعايير.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

٢٢ - الرئيس: تساءل عما إذا كان قد أُولى اهتمام كاف للمسألة المتعلقة بتحديد العناصر التي ينبغي ترحيلها من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار إلى أن نظام أوموجا هو الوسيلة المخصصة للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتساءل عما إذا كان التأخير في نشر هذا النظام يعكس عدم وجود ترتيبات مناسبة لإدارة التغيير أو وجود تردد في تبني زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة التي ستنتج عن تطبيق هذه المعايير.

٢٣ - السيد بيرو (وحدة التفتيش المشتركة): قال إن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتطلب في الواقع من مؤسسات الأمم المتحدة القبول بإطار محاسبي